الاتفاقية المتعلقة بالمسطرة المدنية والمبرمة في لاهاي

يوم فاتح مارس 1954

ظهير شريف رقم 645.67 بتاريخ 18 رجب 1389 (30 شتنبر 1969) بانخراط المملكة المغربية في الاتفاقية المتعلقة بالمسطرة المدنية والمبرمة في لاهاي يوم فاتح مارس 1954 وبنشر الاتفاقية المذكورة في الجريدة الرسمية¹

الحمد لله وحده،

الطابع الشريف - بداخله:

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله واعز أمره أننا:

بناء على المرسوم الملكي رقم 136.65 الصادر في 7 صفر 1385 (7 يونيو 1965) بإعلان حالة الاستثناء؛

وبناء على الاتفاقية المتعلقة بالمسطرة المدنية والمبرمة في لاهاي يوم فاتح مارس 1954.

نرسم ما يلي:

الفصل الأول

تنخرط المملكة المغربية في الاتفاقية المتعلقة بالمسطرة المدنية المبرمة يوم فاتح مارس 1954 والمضافة إلى هذا الظهير الشريف.

الفصل الثاني

يسند تنفيذ ظهيرنا الشريف هذا الذي ينشر مع ملحقه بالجريدة الرسمية إلى وزير الشؤون الخارجية ووزير العدل ووزير المالية كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 18 رجب 1389 (30 شتنبر 1969)

1- الجريدة الرسمية عدد 3011 بتاريخ 11 جمادى الأولى 1390 (15 يوليوز 1970)، ص 1782.

الاتفاقية المتعلقة بالمسطرة المدنية والمبرمة

بلاهاي يوم فاتح مارس 1954

ان الدول الموقعة على هذه الاتفاقية،
 رغبة منها في ادخال التعديلات التي أظهرت التجربة فائدتها على الاتفاقية المبرمة يوم
 17 يوليوز 1905 بشأن المسطرة المدنية؛
 قررت ابرام اتفاقية جديدة لهذه الغاية واتفقت على المقضيات الآتية:

I- تبليغ الرسوم القضائية وغير القضائية

الفصل 1

ان تبليغ الرسوم المتعلقة بالقضايا المدنية أو التجارية واي وجهة إلى أشخاص يقيمون
 في الخارج تباشر في الدول المتعاقدة بناء على طلب يوجهه قنصل الدولة الطالبة إلى السلطة
 التي تعينها الدولة المطلوب منها، ويتضمن الطلب بيانا عن السلطة الصادر عنها الرسم المسلم
 واسم وصفة كل طرف من الطرفين وعنوان المرسل اليه ونوع الرسم المطلوب تبليغه ويجب
 أن يكون هذا الطلب محررا بلغة السلطة المطلوب منها وتوجه هذه السلطة إلى العنصل الورقة
 التي تثبت التبليغ او تبين السبب الذي حال دون هذا التبليغ.

وتسوى على الطريق الدبلوماسية جميع الصعوبات التي قد تنشأ عن طلب القنصل.

ويسوغ لكل دولة متعاقدة أن تعلن بواسطة بيان موجه إلى الدول المتعاقدة الأخرى عن
 رغبتها في أن يوجه إليها على الطريق الدبلوماسية طلب التبليغ الواجب انجازه بترابها
 والمتضمن البيانات المشار إليها في المقطع الأول.

ولا تحول المقضيات السابقة دون اتفاق دو تين متعاقدين على قبول التبليغ المباشر فيما
 بين السلطات التابعة لكل واحدة منهما.

الفصل 2

يباشر التبليغ بواسطة السلطة المختصة تبعا لقوانين الدولة المطلوب منها ويجوز لهذه
 السلطة ماعدا في الحالات المنصوص عليها في الفصل 3، أن تقتصر على انجاز التبليغ عن
 طريق تسليم الرسم إلى الموجه إليه الذي يقبله عن طواعية.

الفصل 3

يجب أن يكون الطالب مشفوعا بنظيرين من الرسم الملتمس تبليغه.

وإذا كان الرسم الواجب تبليغه محررا اما بلغة السلطة المطلوب منها أو باللغة المتفق
 عليها بين الدولتين المعنيتين بالأمر أو كان مشفوعا بترجمة إلى احدى هاتين اللغتين، فان

السلطة المطلوب منها تباشر إذا عبر عن هذه الرغبة في الطلب تبليغ الرسم حسب الكيفية المقررة في تشريعها الداخلي لإنجاز التبليغات المماثلة أو حسب كيفية خاصة بشرط أن لا تكون منافية للتشريع المذكور، وإذا لم يعبر عن هذه الرغبة، فإن السلطة المطلوب منها تسمى بادئ ذي بدء في انجاز التسليم طبقا لمقتضيات الفصل 2.

ويشهد بصحة الترجمة المشار إليها في المقطع السابق العون الديبلوماسي أو القنصلي التابع للدولة الطالبة أو ترجمان مخلف بالدولة المطلوب منها ما لم يكن هناك اتفاق مخالف.

لا يرفض انجاز التبليغ المشار إليه في الفصول 1 و 2 و 3 إلا إذا كانت الدولة الواجب انجازه في ترابها ترى أن من شأن هذا التبليغ ان يمس بسيادتها أو سلامتها.

الفصل 5

يتم اثبات التبليغ اما بواسطة توصيل مؤرخ ومصادق عليه من طرف المرسل إليه أو بواسطة شهادة من سلطة الدولة المطلوب منها تثبت موضوع التبليغ وشكله وتاريخه.

ويجب أن يثبت التوصيل أو الشهادة في أحد نظائر الرسم الواجب تبليغه أو يضاف إليه.

الفصل 6

لا تحول مقتضيات الفصول السابقة دون:

1 - امكانية القيام مباشرة عن طريق البريد بتوجيه الرسوم إلى المعنيين بالأمر الذين يقيمون بالخارج؛

2- امكانية قيام المعنيين بالأمر بالعمل على انجاز التبليغات مباشرة بواسطة موظفين قضائيين أو موظفين مختصين في البلد المرسل إليه؛

3 - امكانية قيام كل دولة بالعمل مباشرة على انجاز التبليغات الموجهة التي أشخاص يقيمون في الخارج بواسطة أعوانها الديبلوم سيين أو القنصليين.

ولا تستعمل الامكانية المقررة بخصوص كل حالة من هذه الحالات الا اذا كانت مقبولة بموجب اتفاقيات مبرمة بين الدول المعنية بالأمر أو عند عدم وجود اتفاقيات الا اذا كانت الدولة التي يجب أن يتم التبليغ في ترابها لا تعارض في ذلك، ولا يمكن لهذه الدولة ان تعارض في ذلك اذا كان من الواجب أن يتم تبليغ الرسم دون اكرام احد رعايا الدولة الطالبة في الحالات المنصوص عليها في الرقم 3 من المقطع الأول.

الفصل 7

لا يترتب عن التبليغات ارجاع اي اداءات أو صوائر كيفما، كان نوعها.

غير أنه يحق للدولة المطلوبة ما لم يكن هناك اتفاق مخالف أن تحتتم على الدولة الطالبة ارجاع الصوائر المترتبة عن تدخل أحد الموظفين القضائيين أو عن استعمال طريقة خاصة في الحالات المنصوص عليها في الفصل الثالث.

II-الانابات القضائية

الفصل 8

يجوز للسلطة القضائية التابعة لطرف متعاقد أن توجه وفقا لمقتضيات تشريعها انابة قضائية الى السلطة المختصة التابعة للدولة متعاقدة أخرى لتلتمس منها القيام في دائرة نفوذها اما بإجراء او بإجراءات قضائية أخرى في القضايا المدنية أو التجارية.

الفصل 9

يتولى قنصل الدولة الطالبة تسليم الانابات القضائية إلى السلطة التي تعينها الدولة المطلوب منها. وتوجه هذه السلطة الى القنصل الوثيقة التي تثبت تنفيذ الانابة القضائية أو توضح السبب الذي حال دون تنفيذها.

وتسوى على الطريق الدبلوماسية جميع الصعوبات التي قد تنشأ عن هذا التسليم.

ويسوغ لكل دولة متعاقدة أن تعلن بواسطة بيان موجه إلى الدول المتعاقدة الأخرى عن رغبتها في أن تسلم اليها على الطريق الدبلوماسية الانابات القضائية الواجب تنفيذها بترابها.

ولا تحول المقتضيات السابقة دون اتفاق دولتين متعاقدتين على قبول تسليم الانابات القضائية مباشرة فيما بين السلطات التابعة الكل واحدة منهما.

الفصل 10

يجب أن تحرر الانابة القضائية ما لم يكن هناك اتفاق مخالف اما بلغة السلطة المطلوب منها واما باللغة المتفق عليها بين الدولتين المعنيتين بالأمر أو أن تشفع بترجمة الى احدى هاتين اللغتين يشهد بصحتها عون دبلوماسي أو قنصلي تابع للدولة الطالبة أو مترجم مخلف تابع للدولة المطلوب منها.

الفصل 11

يتحتم على السلطة القضائية الموجهة اليها الإنابة القضائية أن تنفذها باستعمال نفس وسائل الاكراه التي تستعمل لتنفيذ انابة صادرة عن سلطات الدولة المطلوب منها أو طلب يقدمه لهذا الغرض طرف معنى بالأمر ولا تستعمل وجوبا وسائل الاكراه المذكورة إذا كان الأمر يتعلق بحضور الاطراف المعنيين بالأمر.

وتطلع السلطة الطالبة إذا رغبت في ذلك على تاريخ ومكان تنفيذ الاجراء الملتمس ليتمكن الطرف المعنى بالأمر من الحضور في عين المكان.

ولا يرفض تنفيذ الانابة القضائية الا:

1- إذا لم تثبت صحة الوثيقة؛

2 - إذا كان تنفيذ الانابة القضائية لا يدخل في اختصاصات السلطة القضائية للدولة المطلوب منها؛

3 - إذا كانت الدولة الواجب تنفيذ الانابة في ترابها ترى ان من شأن هذا التنفيذ أن يمس بسيادتها أو سلامتها.

الفصل 12

إذا كانت السلطة المطلوب منها غير مختصة وجب توجيه الانابة القضائية حتما إلى السلطة القضائية المختصة التابعة لنفس الدولة وفقا للقواعد المقررة في تشريعها.

الفصل 13

يتعين على السلطة المطلوب منها في جميع الحالات النبي لا تنفذ فيها الانابة القضائية أن تعلم بذلك حالا السلطة الطالبة مع توضيح الاسباب المرفوض من أجلها تنفيذ الانابة القضائية فيما يخص الحالة المنصوص عليها في الفصل 11 والسلطة التي وجهت اليهما الانابة فيما يخص الحالة المنصوص عليها في الفصل 12.

الفصل 14

تطبق السلطة القضائية التي تقوم بتنفيذ الانابة القضائية قوانين بلادها بخصوص الكيفيات الواجب اتباعها في هذا الصدد.

غير أنه يمكن تلبية ملتمس السلطة الطالبة الرامي الى القيام بالعمل وفقا لكيفية خاصة بشرط أن لا تكون هذه الكيفية منافية للتشريع الدولة المطلوب منها.

الفصل 15

لا تحول مقتضيات الفصول السابقة دون امكانية قيام كل دولة بالعمل مباشرة بواسطة أعوانها الدبلوماسيين أو القنصليين على تنفيذ الانابات القضائية إذا كانت اتفاقيات مبرمة بين الدول المعنية بالأمر تسمح بذلك أو إذا كانت الدولة الواجب تنفيذ الانابة القضائية في ترابها لا تعارض في ذلك

الفصل 16

لا يترتب عن تنفيذ الانابات القضائية ارجاع أية أداءات أو صوائر كيفما كان نوعها غير ان الدولة المطلوب منها تخول الحق ما لم يكن هناك اتفاق مخالف في أن تقرض الدولة الطالبة ارجاع التعويضات المدفوعة إلى الشهود أو إلى الخبراء وكذا الصوائر التي استوجبها تدخل موظف قضائي على إثر عدم حضور الشهود عن طواعية أو الصوائر الناتجة عن التطبيق المحتمل للمقتضيات المقطع الثاني من الفصل الرابع عشر.

III - ضمان المصاريف القضائية المحكوم بها

الفصل 17

لا يفرض على مواطني احدى الدول المتعاقدة المتوفرين على محل للمخابرة معهم في احدى هذه الدول أي ضمان أو ايداع تحت أي اسم كان نظرا اما لكونهم أجنبيا واما لعدم

توفرهم على محل للمخابرة معهم أو الإقامة في البلد المقصود سواء كانوا مدعين أو متدخلين أمام محاكم دولة أخرى من هذه الدول.

وتطبق نفس القاعدة على المبالغ التي قد يفرض دفعها على المدعين أو المتدخلين لضمان الصوائر العدلية.

ويبقى العمل جارياً بالاتفاقيات التي تشترط فيها الدول المتعاقدة اعفاء رعاياها من ضمان المصاريف القضائية المحكوم بها أو دفع الصوائر العدلية دون شرط التوفر على محل للمخابرة.

الفصل 18

ان الاحكام الصادرة بأداء مصاريف الدعوى في احدى الدول المتعاقدة على المدعى أو المتدخل المعفى من الضمان أو الايداع أو الدفع عملاً اما بالمقطعين الأول والثاني من الفصل 17 واما يقانون الدولة التي أقيمت فيها الدعوى تصير بناء على طلب موجه على الطريق الدبلوماسية قابلة للتنفيذ مجاناً من طرف السلطة المختصة في كل دولة من الدول المتعاقدة الأخرى.

وتطبق نفس القاعدة على الاحكام القضائية التي يحدد بها مبلغ صوائر الدعوى فيما بعد. ولا تحول المقترضات السابقة دون اتفاق دولتين متعاقدين على السماح بأن يتم طلب الأمر بالتنفيذ كذلك مباشرة من لدن الطرف المعنى بالأمر.

الفصل 19

ان الاحكام المتعلقة بمصاريف الدعوى يعلن عن قابلية تنفيذها دون الاستماع إلى الطرفين طبقاً للتشريع البلد المتابع فيه التنفيذ ما لم يقدم الطرف المحكوم عليه طعناً فيما بعد.

ثم ان السلطة المختصة للبت في طلب الامر بالتنفيذ تقتصر على النظر:

1- فيما إذا كانت النسخة الأصلية للحكم تتوفر فيها الشروط اللازمة لصحتها تبعاً لقانون البلد الذي صدر فيه الحكم؛

2 - فيما إذا كان الحكم قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به طبقاً لنفس القانون؛

3 - فيما إذا كان نص الحكم محرراً أما بلغة السلطة المطلوب منها واما باللغة المتفق عليها بين الدولتين المعنيتين بالأمر أو فيما إذا كان مشفوعاً بترجمة إلى احدى هاتين اللغتين ومشهوداً بصحتها ما لم يكن هناك اتفاق مخالف من طرف عون دبلوماسية أو قنصلي تابع للدولة الطالبة أو من لدن مترجم محلف تابع للدولة المطلوب منها. ولاستيفاء الشروط المبينة في الرقمين 1 و2 من المقطع الثاني يكفي الحصول اما على تصريح من السلطة المختصة التابعة للدولة الطالبة يثبت ان الحكم قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به واما تقديم أوراق مصححة بكيفية قانونية كفيلاً بأن تثبت أن الحكم قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به ويشهد باختصاص السلطة المشار إليها أعلاه أكبر موظف منتدب في ادارة العدل بالدولة الطالبة ما لم يكن هناك اتفاق مخالف، ويجب أن يكون التصريح والشهادة المشار إليهما محررين أو مترجمين طبقاً للقاعدة المنصوص عليها في الرقم 3 من المقطع الثاني.

ثم ان السلطة المختصة للبت في طلب الامر بالتنفيذ تقوم إذا طلب الطرف ذلك في نفس الوقت بتقدير مبلغ مصاريف الاشهاد والترجمة والتصحيح المشار اليها في الرقم 3 من المقطع الثاني. وتعتبر هذه المصاريف بمثابة مصاريف للدعوى.

IV - المساعدة القضائية المجانية

الفصل 20

يستفيد رعايا كل دولة من الدول المتعاقدة في جميع الدول المتعاقدة الأخرى من المساعدة القضائية المجانية في القضايا المدنية والتجارية على غرار المواطنين أنفسهم بشرط أن يمثلوا لتشريع الدولة المطلوبة فيها المساعدة القضائية المجانية.

وفي الدول التي تمنح فيها المساعدة القضائية في القضايا الادارية، تطبق كذلك المقترضات المنصوص عليها في المقطع أعلاه على القضايا المعروضة أمام المحاكم المختصة في هذا الميدان.

الفصل 21

يجب في جميع الحالات أن يتم تسليم الشهادة أو تلقى التصريح بالاحتياج من طرف السلطات التابع لها محل الإقامة الاعتيادي للأجنبي أو عند عدم وجودها من طرف السلطات التابع لها محل الإقامة الحالي، وفي الحالة التي لا تكون فيها السلطات الاخيرة منتمية الدولة متعاقدة ولا تتلقى أو لا تسلم شهادات أو تصريحات من هذا القبيل، فانه يكفي تسليم أو تلقى تصريح من طرف عون دبلوماسي أو قنصلي للبلد الذي ينتمي اليه الأجنبي.

وإذا كان الطالب لا يقيم بالبلد المقدم فيه الطلب، فأن الشهادة أو التصريح بالاحتياج يصح مجاناً من طرف دبلوماسي أو قنصلي للبلد الذي يجب أن تقدم فيه الوثيقة.

الفصل 22.

يسوغ للسلطة المختصة لتسليم الشهادة أو تلقى التصريح بالاحتياج أن تحصل لدى سلطات الدول المتعاقدة الأخرى على معلومات حول الوضعية المادية للطالب.

ويجوز للسلطة المكلفة بالبت في طلب المساعدة القضائية المجانية ان تحتفظ في حدود اختصاصاتها بحق مراقبة الشهادات والتصريحات والمعلومات المسلمة لها وأن تسعى في الحصول على بيانات تكميلية لتكون على اطلاع كاف في هذا الصدد.

الفصل 23

إذا كان المحتاج يوجد في بلد غير البلد الذي يجب أن تطلب فيه المساعدة القضائية المجانية، فان طلبه الرامي إلى الحصول على المساعدة القضائية والمشفوع بالشهادات والتصريحات بالاحتياج وعند الاقتضاء بالأوراق المنبئة الأخرى اللازمة لبحث الطلب، يمكن أن يسلمه قنصل البلد التابع له المحتاج إلى السلطة المختصة للبت في الطلب المذكور أو إلى السلطة المعينة من طرف الدولة التي يجب بحث الطلب فيها.

أما المقتضيات المبينة في المقطعات 2 و3 و4 من الفصل 9 وفي الفصولين 10 و12 أعلاه المتعلقة بالإنايات القضائية، فتطبق على تسليم العرائض الرامية إلى الحصول على المساعدة القضائية المجانية وملحقاتها.

الفصل 24

إذا منحت الاستفادة من المساعدة القضائية إلى مواطن احدى الدول المتعاقدة، فإن التبليغات كيفما كان نوعها المتعلقة بالدعوى والتي قد يتعين القيام بها داخل دولة من هذه الدول لا يترتب عنها ارجاع أية صوائر من طرف الدولة الطالبة إلى الدولة المطلوب منها. ويكون الشأن كذلك فيما يرجع للإنايات القضائية باستثناء التعويضات المدفوعة إلى الخبراء.

V- التسليم المجاني لنسخ عقود الحالة المدنية

الفصل 25

يمكن للمحتاجين من رعايا احدى الدول المتعاقدة أن يحصلوا مجانا على نسخ عقود الحالة المدنية وفق نفس الشروط المطبقة على المواطنين، وتصح الأوراق اللازمة لزواجهم دون سائر من طرف الاعوان الدبلوماسيين أو القنصلين للدول المتعاقدة.

VI - الاكراه البدني

الفصل 20

ان الاكراه البدني سواء كان بمثابة وسيلة للتنفيذ أو تدبير تحفظي فقط، لا يمكن أن يطبق في القضايا المدنية أو التجارية على الاجانب المنتمين لأحدى الدول المتعاقدة في الحالات التي قد لا يطبق فيها على رعايا البلد المقصود. ويجب أن يكون للعمل الذي قد يستند اليه مواطن يوجد محل المخابرة معه في البلد للحصول على رفع الاكراه البدني نفس المفعول لصالح مواطن دولة متعاقدة ولو كان هذا العمل قد ارتكب في الخارج.

VII - مقتضيات ختامية

الفصل 27

تعرض هذه الاتفاقية للتوقيع عليها من طرف الدول الممثلة في الدورة السابعة لمؤتمر القانون الدولي الخاص.

ويصادق عليها وتودع وثائق المصادقة عليها لدى وزارة الشؤون الخارجية الهولندية. ويحرر عن كل إيداع لوثائق المصادقة محضر توجه نسخة مشهود بمطابقتها لأصله على الطريق الدبلوماسية إلى كل دولة من الدول الموقعة.

الفصل 28

يعمل بهذه الاتفاقية ابتداء من اليوم الستين الموالي لإيداع وثيقة المصادقة الرابعة المقررة في المقطع الثاني من الفصل 27 ويعمل بالاتفاقية فيما يخص كل دولة موقعة ومصادقة فيما بعد ابتداء من اليوم السنين الموالي لتاريخ ايداع وثيقة مصادقتها عليها.

الفصل 29

تحل هذه الاتفاقية في العلاقات بين الدول المصادقة عليها محل الاتفاقية المتعلقة بالمسطرة المدنية المبرمة بلاهاي يوم 17 يوليوز 1905.

الفصل 30

تطبق هذه الاتفاقية بحكم القانون على البلدان الاصلية للدول المتعاقدة.

وإذا كانت إحدى الدول المتعاقدة ترغب في تطبيقها على جميع البلدان الأخرى أو على بعض البلدان الأخرى التي تضطلع بعلاقاتها الدولية فإنها تعلن عن نيتها في هذا الصدد في وثيقة تودع لدى وزارة الشؤون الخارجية الهولندية. وتوجه هذه الوزارة على الطريق الدبلوماسية نسخة مشهودا بمطابقتها لأصل هذه الوثيقة إلى كل دولة من الدول المتعاقدة.

ويعمل بالاتفاقية في العلاقات بين الدول التي لا تبدي تعرضا في طرف الستة أشهر الموالية لهذا التبليغ وبين البلد أو البلدان التي تضطلع الدولة المعنية بالأمر بعلاقاتها الدولية والتي يكون قد قسم التبليغ بشأنها.

الفصل 31

تقبل كل دولة غير ممثلة في الدورة السابعة للمؤتمر للانخراط في هذه الاتفاقية ما لم تعارض في ذلك دولة واحدة أو عدة دول مصادقة على الاتفاقية في أجل ستة أشهر يبتدئ من تاريخ تبليغ الانخراط المذكور من طرف الحكومة الهولندية - ويتم الانخراط وفق الكيفية المقررة في المقطع الثاني من الفصل 27.

ومن المعلوم أن الانخراطات لا يمكن أن تتم الا بعد دخول هذه الاتفاقية في حيز التطبيق عملا بالمقطع الأول من الفصل 28.

الفصل 32

يجوز لكل دولة متعاقدة أن تحتفظ لنفسها عند التوقيع على هذه الاتفاقية أو المصادقة عليها أو الانخراط فيها بالحق في أن تجعل تطبيق الفصل 17 مقتصرًا على مواطني الدول المتعاقدة الذين يوجد محل اقامتهم الاعتيادية في ترابها. ولا يسوغ للدولة التي تكون قد استعملت الامكانية المقررة في المقطع السابق أن تطالب بتطبيق الفصل 17 من طرف الدول المتعاقدة الاخرى الا فائدة مواطنيها الكائن محل اقامتهم الاعتيادية في تراب الدولة المتعاقدة لدى المحاكم التي يكونون فيها مدعين أو متدخلين.

الفصل 33

تبرم هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات ابتداء من التاريخ المقدار اليه في المقطع الأول من الفصل 26 من هذه الاتفاقية.

وتبتدئ المدة المذكورة من هذا التاريخ حتى بالنسبة للدول التي تكون قد صادقت عليها أو انخرطت فيها فيما بعد.

وتجدد الاتفاقية بكيفية تلقائية كل خمس سنوات ما لم يعلن عن فسخها، ويجب أن يتم تبليغ الفسخ قبل انصرام الاجل بسنة أشهر على الأقل إلى وزارة الشؤون الخارجية الهولندية التي تشعر به جميع الدول المتعاقدة الأخرى ويمكن أن يقتصر الفسخ على البلدان أو بعض البلدان المبينة في تبليغ ينجز طبقا المقطع الثاني من الفصل 30.

ولا يسرى مفعول الفسخ الا على الدولة التي تكون قد قامت بتبليغه وتبقى الاتفاقية سارية المفعول بخصوص الدول المتعاقدة الأخرى وثقة بذلك أمضى هذه الاتفاقية الموقعون أسفله المأذون أهم بصفة قانونية من طرف حكوماتهم.

وحرر بلاهاى يوم ناتج مارس 1954 في نظير واحد، يودع في محفوظات الحكومة الهولندية وتسليم منه نسخة مشهود بمطابقتها للأصل على الطريق الدبلوماسية الى كل دولة من الدول الممثلة في الدورة السابعة لمؤتمر لاهاي حول القانون الدولي الخاص.

عن الجمهورية الفيدرالية الألمانية: هـ. موهلا نفيله.

9 ابريل 1957

عن النمسا: ايريك فيلز

فاتح مارس 1954

عن بلجيكا : 1 كرايف

فاتح مارس 1954

عن الدانمارك : ويهلم ايشكوف

2 شنتبر 1955

عن اسبانيا : خوصى رويزدى ارانا بوير دوك در باينا

12 أبريل 1957

عن فيتلاندة : ارن بوريمما

17 شنتبر 1956

عن فرنسا : ١- در بوفيرجى

24 يناير 1956

عن بريطانيا العظمى وايرلاندة الشمالية :

عن ايطاليا : سى - كاروسو

- فاتح مارس 1954.
عن اليابان :
عن اللوكسامبورغ : كولارت
28 يونيو 1954
عن الترويج : ايدنين التن.
23 مارس 1954
عن هولاندة : ج ف باين
فاتح مارس 1954.
ج لونس فاتح مارس 1954.
عن البرتغال : ج ب فيريرا دافونسيكا.
20 براير 1957
عن السويد : سفين داهلمان
28 يونيو 1954
عن سويسرا : د سيكريطان
2 يوليوز 1954